ابان في اكل لان تعليمه ليسه بترك اكله وان اكل الكلب ونحوه لا يوكل مطلقا عندنا
كله منه اي كما لا يوكل الصيد الذي اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلاث مرات لانه
علامة اجهل وكذا لا يوكل ما صاد بعده حتى يتعلم ثانيا بترك الاكل ثلاثا واصاده
قبله لو بقي في ملكه فان ما اتلفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لفوات
المحل وفيه اشكال ذكره القمستاني كصقر فر من صاحبه هلك حيثما رجع اليه
فارسله فصاد لم يوكل لذكره ما صاد بالمحل فيكون كالكلب اذا اكل ولو اخذ
الصياد الصيد من الكلب وقطع له منه بضعة والقاها اليه فاكلها او خطف
الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب من دمه لانه منه غاية عملا وكذا
لو قتل الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه لا يوكل كله
خلافا لابي يوسف ولو اتى ما نفسه وقع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذه
صاحبه ثم اكل ما لقي حل لانه لم يحل من نفس الصيد علم كما صرح اذا ادرك
المرسل او الرامي الصيد حيا بحياة فوق ما في المذبوح ذكاه وجوبا وشرط حله
بالرمي التسمية ولو حكما كما مر وشرط الجرح ليتحقق معنى الذكاة وشرط ان
لا يقعد عن طلبه لوقاية الصيد محكما سلاحه السمه فما دام في طلبه حل وان تعدد
طلبه ثم اصابه ميتا لا يوكل لاحتمال موته بسبب اخر وشرط في الكلب ان
لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره فان ادركه الرامي او
المرسل حيا ذكاه ملوثا كما حرم ويحيى الحياة المعتبرة هنا ما يكون فوق ذكاة
المذبوح بان يعيش يوما وليلة او اكثر بحيث اماسعة ارها وهو ما لا يتعذر معه بقاؤه
كما في الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في الماء يحرم والمعتبر في المتردية
والواقذة النطيحة وموقوذة وما اكل السبع والمريضة مطلق الحياة وان قلت
كما اسرفنا اليه وعليه العتوي وتقدم في الذباح فان تردى اي الذكاة تمد تع
القدرة عليها فمات حرم ولكه يحرم ولو عجز عن الذكية في ظاهر الرواية وعند ابي
حنيفة وابي يوسف يحل وهو قول الى قال المحمد وفي متنى ومتن الوقاية

اشارة

اشارة الى هذا والظاهر ما سمعته انتهى قلت ووجه الظاهر ان المجروح على
الذكية في مثل هذا لا يحل الحرام او ارسل المجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجر او
قتله مراض بقرضه وهو لم لا يرسيه له سمي به لاصابته بعرضه ولو راسه
حد فاصاب بحده حل او بثقله تثيلة ان حرم لقتلها بالثقل لا بالحد ولو كانت
خفيفة بحادة حل لقتلها بالحد ولو لم يجرحه لا يوكل مطلقا وشرط في الجرح
الادماء وقيل لا ملتقى وتمامه فيما علقته عليه او رمى صيدا فوقع في ماء احتمال
قتله بالماء ولو الطير ما ثبا فوقع فيه فانه انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى
او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم في المسائل كلها لان الاصل الاحتراز
عن محل هذا امكن فان وقع على الارض ابتداء الاحتراز عنه غير ممكن فيحل
او ارسل مسلم كلبه فزجره اي اغراه بصياحه مجوسي فانزجر او زجر فانبعث
الارسال والانفعل يرفع بما هو فوقه او سلمه الحلال زجر فعل المرسل والفعل بما
هو فوقه او سلمه كشيخ الحديث اقام يرسله احد فزجره مسلم فانزجر الزجر
ارسال حكما او اخذ غير ما ارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يمكن منه
حتى لو ارسله على صيود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل في
الوجه المذكور لما ذكرنا كصيد رمي فقطع عضو منه فانه يؤكل لا العضو
خلافا للشافعي ولنا قوله عليه السلام ما ابين من الحي فهو ميت ولو قطعه
فلم يبنه فان احتمل البينة اكل العضو ايضا والا لا ملتقى وان قطعه الرامي
اكلا ثانيا واكره مع مجزه او قطع نصف راسه او اكثره وقده نصفين اكل كله
لان في هذه الصور لم يكن حياة المذبوح فلم يتناوله الحديث المذكور بخلاف ما لو
كره راسه للامكان المذكور وحرم صيد مجوسي ووثني ومرتد ومحرم
لانهم ليسوا من اهل الذكاة بخلاف كتابي لان ذكاة الاضطرار ذكاة الاختيار
وان رمى صيدا فلم يخنه فوجاه اخر فقتله فهو للثاني وحل وان اخنه الاول
بان اخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة ما يعيش فالصيد للاول وحرم